

Distr.: General
23 January 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) '١' و '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تعزيز مشاركة المرأة في التنمية: تهيئة بيئة مساعدة على تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، تأخذ في الاعتبار عدة ميادين منها التعليم والصحة والعمل مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات

بيان مقدم من التحالف الوطني للمنظمات النسائية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2006/1



بيان

التحالف الوطني للمنظمات النسائية هو هيئة جامعة توفر التمثيل والدعم للمنظمات النسائية التي توجد مقارها في انكلترا، ولفرادى المناصرين. ويسعى التحالف إلى إنهاء عدم المساواة بين الجنسين، وترسيخ العدالة الاجتماعية على أساس صكوك حقوق الإنسان المتفق عليها دوليا لجميع النساء، وبتركيز خاص على الجنسانية وأوروبا. ويعمل التحالف، مع المنظمات الشقيقة في ويلز وسكوتلندا وأيرلندا الشمالية في اللجنة المشتركة المعنية بالمرأة في المملكة المتحدة، وهي جهة التنسيق الوطنية في المملكة المتحدة لجماعة الضغط النسائية الأوروبية، حيث تمثل شواغل واحتياجات كل نساء المملكة المتحدة.

وفي هذه الدورة الخمسين للجنة وضع المرأة، تدعو الحاجة إلى تناول موضوع "مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات"، على نحو عاجل، وبصورة خاصة في المجالات التي تغيب فيها المرأة بشكل فاضح أو تكون ممثلة تمثيلا ناقصا.

والاتحاد مهتم على نحو خاص بأن يتم الاعتراف بذلك وتصحيحه في ميدان مفاوضات التجارة. وهو أمر حيوي في الأمور ذات الصلة بالتجارة العالمية التي ينبغي فيها مشاركة المرأة على جميع صعد وضع السياسة العامة والتنفيذ وصنع القرار بوصفها خبيرة على أعلى المستويات في المجالس التي تدير المؤسسات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، وعلى مستوى المصانع، والأسواق والمجتمع المحلي.

وإن ضعف تمثيل النساء كخبيرات في الاقتصاد وغيرها من المجالات ذات الصلة بهيئات تنظيم التجارة الدولية في الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات هو انعكاس لاستمرار عدم المساواة بين الرجل والمرأة ومركزها الأدنى داخل المجتمعات عالميا.

وبصفة خاصة، ثمة خطر في "الاتجاه المطرد لبخس وتهميش العمل في المنزل والمجتمع المحلي. والمرأة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية (وفي الغالب بدون أجر) في الإنجاب بيولوجيا و'اجتماعيا'، أي النشاط الذي يحافظ على القوة العاملة والأسرة والمجتمع، توفر إسهاما في القطاعين الخاص والعام اللذين لا يمكن لنظام التجارة المتعدد الأطراف أن يستمر بدونهما"⁽¹⁾. ومن الواضح أن الدول لن تستطيع المحافظة على أي تنمية اقتصادية بدون الدعم الأساسي الذي توفره المرأة عن طريق تقديم هذا النشاط غير مدفوع الأجر.

(1) فريق الخبراء المعني بالمساواة الجنسانية في المجال التجاري (2004)، ورقة موقف، اللجنة الوطنية للمرأة، إدارة التجارة والصناعة، لندن، المملكة المتحدة.

”وعلاوة على ذلك، تتحمل المرأة والأسرة والمجتمع العبء الأكبر، وتعوض عن البطء، عندما تؤدي قواعد التجارة الجديدة إلى زعزعة الأنماط القائمة، ويصبح من الضروري تحقيق التكيف. ويلقي اقتصاد السوق الحرة وتحليل السياسة التجارية بغمامة على هذه الحقائق“^(٢)؛ وهناك فجوة بين عمل السوق والإطار الاجتماعي الذي يوجد فيه. وفي حين أن العالم في حالة متغيرة باستمرار تزعزع المجتمع وبالتالي تفرض إعادة تقييم للهيكلة الاجتماعية، لا ينبغي أن تغيب عن بالنا معايير المساواة المعترف بضرورتها عالميا، ولا تطبق إلا جزئيا.

وبالرغم من الجهود المبذولة لمنح الفرص لاقتصادات أقل البلدان نموا كي تتكيف مع متطلبات السوق وتجري تغييرات لحماية الأمن الغذائي وتطوير البنى الأساسية، وللحكومات في كل مكان أن تفعل المزيد لتوفير الحماية الاجتماعية (مثل تنفيذ معايير العمل الأساسية)، أدى البرنامج العالمي في غالب الأحيان إلى الأذى بالسكان المحليين وهو يسبب الضرر لهم. وعلى وجه الخصوص ليس هناك إدراك كاف لأنماط حياة المرأة غير المتساوية والمختلفة والتي تتأثر بشدة من تحرير التجارة السريع.

وتوفر الصناعات الجديدة منافع وأخطار مختلفة، ولا توجد نتائج عامة تتساوى بالجودة أو السوء في مختلف البلدان. ومن المهم الإشارة إلى تعقد العمليات ذات الصلة، غير أنه من ضمن النتائج التي أبلغ عنها، مثلا، الهجرة من القرى للعمل على بعد أميال عديدة في مناطق التصدير الحرة بأجور ضئيلة، حيث لا يعمل سوى عدد قليل من النساء في المناصب العليا أو التنظيمية، فيزداد ضعف المرأة متجليا في الأمور التالية:

- ضعف إمكانية تطوير الحياة الأسرية، والحفاظ على الأسرة القائمة أو تشكيل أسر جديدة؛
- الإتهام والمشاكل الصحية الناتجة عن ساعات العمل الطويلة وسوء ظروف العمل؛
- ضعف إمكانية الوصول إلى المنزل بشكل منتظم لدعم الأطفال أو غيرهم من أعضاء القرية/المجتمع المحلي للعمل في إنتاج الغذاء وغيره من الإنتاج المحلي؛
- المضايقة الجنسية والاعتصاب وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيرها من الأمراض الزهرية؛
- الحمل غير المرغوب فيه مع قلة توافر الخدمات الصحية.

(٢) فريق الخبراء المعني بالمساائل الجنسانية في المجال التجاري، على النحو الوارد أعلاه.

ويجري تحرير التجارة دونما تقييم يذكر لتأثيره على العمال أو المستهلكين، وخصوصاً لأثره المميز على النساء والرجال، والأولاد والبنات. ويعزى ذلك جزئياً إلى غياب المرأة النسبي من عملية صنع القرار حيث يمكن أن تسأل المرأة السؤال الصحيح وتقدم بعض الحلول.

ويدعو التحالف منظومة الأمم المتحدة إلى أن تساعد، عن طريق هيئاتها ووكالاتها، في تقديم الخبرة التقنية لضمان جمع إحصاءات مفصلة تمكن من تقييم أثر الاعتبارات الجنسانية في تحرير التجارة وإجراء مثل هذا التقييم. ويجب تقديم المعلومات المكتسبة بهذه الطريقة إلى الحكومات من أجل اتخاذ الخطوات وتقديم العون لتخفيف الآثار الضارة.

كما يدعو التحالف الحكومات - في الشمال والجنوب على السواء - إلى تشجيع الفتيات في مجال التعليم النظامي كي تقوم بدراسة مواضيع غير تقليدية بالنسبة للمرأة كالرياضيات والاقتصاد، مثلاً، وتدريب النساء والرجال كي يتفهموا طبيعة تحرير التجارة وفقاً للاعتبارات الجنسانية (وهو أمر مهم بالنسبة للمسؤولين العاملين في الهيئات التنظيمية)، لكفالة تثقيف أعداد متساوية من النساء لتتوأ مناصب قيادية، وبمهارات لا بد منها من أجل التفاوض وحل النزاعات، كي يُنتخبن ويعيّن في مناصب السلطة والقوة في السياسة العامة والأعمال التجارية حيث يظهر تأثيرهن في تحدي تحرير التجارة الذي يجري بدون قيد أو شرط.

كذلك يدعو التحالف الأمم المتحدة ضمن منظومتها كما يدعو الحكومات، وبشكل خاص الحكومات الأوروبية، أن تطلب من الهيئات العامة والخاصة تعيين نساء كفاء في المجالس وغيرها من الرتب الرفيعة، وأن تستخدم نظام الحصص أو غير ذلك من الحوافز والجزاءات المحددة، لتحقيق توازن بين الجنسين (٤٠ في المائة كمعدل أدنى للنساء، و ٤٠ في المائة كمعدل أدنى للرجال، دون أن تزيد نسبة أي منهما عن ٦٠ في المائة) مما سيعزز ديمقراطية صنع القرار.

وغالباً ما يؤدي تحرير التجارة إلى الفقر والبؤس، ويدعو التحالف الدول الأطراف والأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى العمل سوياً نحو تحقيق هدف التوصل إلى عمليات تجارية تكفل أن يضمن تحرير التجارة وتعزيز حياة النساء والرجال على السواء، وزيادة الرخاء وتوفير فرص أكبر.